

كرسي اليونسكو  
للديموقراطية و  
حقوق الانسان

جامعة النجاح  
الوطنية

\*\*

نابلس، فلسطين

www.najah.edu/  
centers/uchrd

UNESCO CHAIR ON  
HUMAN RIGHTS &  
DEMOCRACY



# قياس حقوق الانسان: تقرير مقارن عن اتجاهات حقوق الانسان في جامعة النجاح

ابريل ٢٠١٢

في الانتهاكات للحق في التعليم و حقوق الانسان الاساسية الاخرى .  
ركز الاستبيان الاول والذي اجري عام ٢٠٠٧ و اعطي ل ١٦٦ طالب والذي كان على اساس تطوعي على نقاط التفتيش كالقيود المفروضة على الحركة و الاساءة على نقاط التفتيش والتي كانت منتشرة بشكل كبير والتي اثرت على عدد الطلاب في ذلك الوقت.  
الاستبيان الثاني اجري عام ٢٠٠٩ و اعطي ل ٢٤٠ طالبا ايضا على اساس تطوعي وقد تم توسيع هذا الاستبيان ليشمل الحديث عن التأثيرات الغير مباشرة للقيود على الحركة ومؤشرات الضائقة الاقتصادية .  
اما بالنسبة للاستبيان الثالث والذي اجري حديثا في خريف ٢٠١١ و اعطي ل ١,٤١٩ تم توزيعه الى صفوف التعليم المختلفة لضمان الحصول على مجموعة متنوعة من الاعمار و التخصصات وقد تم توسيع هذا الاستبيان ليشمل الاستبيانين السابقين في المواضيع و التفاصيل من اجل الحصول على سجل دقيق قدر الامكان لتحديات حقوق الانسان التي يواجهها الطلبة الحاليين .

يعتمد هذا التقرير على معلومات من الاستبيانات الثلاثة وهو ينقسم الى اربعة اقسام : تحليل الاساءة على الحواجز و الوضع الاقتصادي و التأثير الجغرافي و القضايا القائمة على اساس الجنس

## الحواجز

يعتبر تأثير الحواجز على حياة الطلاب وقدرتهم على ممارسة حقوقهم في التعليم من اكثر التغييرات التي يمكن ملاحظتها من خلال الاستبيانات الثلاثة التي قامت بها حملة الحق في التعليم .

نقاط التفتيش والتي يمكن تسميتها بحواجز الطرق و المأهولة بالجنود الاسرائيليين والتي تم تصميمها للتحكم في حركة المواطنين

كافحت الجامعات الفلسطينية ومنذ تأسيسها من اجل الحق في التعليم لطلابها والمدرسين والمجتمعات ككل. و يعتبر الحق في التعليم حق فردي ضمن اطار حقوق الانسان الدولية ويرتبط ارتباطا وثيقا مع حقوق الانسان الاساسية الاخرى.

على الرغم من انه يتم انفاق موارد كبيرة على تعزيز ورصد وحماية فرص الحصول على التعليم الا انه وفيما يتعلق بالتعليم العالي هناك ندرة في البيانات و تحليلها. ومن الصحيح ان في معظم الحالات يعتبر الحصول على قدر كافي من التعليم الاساسي و الثانوي و حماية الاطفال الذين تعليمهم على المحك اولوية الاطراف الوطنية و الدولية، اما في القضية الفلسطينية فالجامعات و طلابها عرضة لخطر كبير حيث يعانون من العواقب غير المباشرة للاحتلال العسكري المستمر منذ عقود و من الهجمات المستهدفة على المؤسسات و اعضاء هيئة التدريس و على اجساد الطلبة على حد سواء. بالرغم من ان الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية يدخل الان سنته الخامسة و الاربعين ، الا ان كل جيل من الاجيال الفلسطينية قد اختبر الاحتلال بطرق مختلفة بشكل كبير.

ان عناصر الاحتلال الاسرائيلي التي تؤثر على الفلسطينيين ككل و على الطلاب بشكل خاص كالعنف المكثف و حملات الاعتقال و سياسة الاغلاق و القيود المفروضة على الحركة و نمو المستوطنات و خنق الاقتصاد المحلي يمكن ان تتغير بسرعو و بشكل جذري و متكرر اجرت حملة الحق في التعليم في جامعة النجاح سلسلة من الاستطلاعات على الطلاب، وذلك كي نفهم درجة ومدى الانتهاكات العديدة لحقوق الانسان التي اختبرها طلاب الجامعة، حيث ان هذه الاستبيانات تكون بمثابة مقياس للسياسة الاحتلال الحالية وتأثيرها على الطلاب وايضا لمراقبة ومقارنة الاتجاهات على مر السنين .

سنركز في هذا التقرير على الاستطلاعات الثلاثة التي اجرتها حملة الحق في التعليم عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ و ٢٠١١ للمقارنة بين التغييرات

الحركة كالتقليل من التفتيش الصارم للداخلين الى المدينة و تقليل عدد الحواجز الطائرة لتصل الى ٧٠ حاجز اسبوعيا وقد انعكس هذا التحسن الطفيف في الحركة في الاستطلاع الذي اجري عام ٢٠٠٩ حيث انخفض عدد الطلاب الذين كان عليهم عبور الحواجز الى ٥٣% .

وقد انخفض عدد معيقات الحركة التي احصتها الامم المتحدة عام ٢٠١١ ليصل الى ٥٢٢ .

على الرغم من انه تم البدء باتخاذ تدابير التخفيف عام ٢٠٠٨ وذلك للتقليل من وقت التنقل و الاحتكاك بين الفلسطينيين و الجنود الاسرائيليين و القيود الكثيرة على الحركة الا ان العديد من هذه القيود ومن غير المتوقع لازالت شيء اساسي في حياة المواطنين في الضفة الغربية. في استطلاع عام ٢٠١١ ذكر ٤٩% من الطلاب انهم قد تعرضوا للتأخير او حتى المنع من الوصول للجامعة بسبب نقاط التفتيش او الحواجز خلال الثلاث سنوات الماضية ، و ذكر ٤٤% من هؤلاء الطلاب انه تم منعهم من الوصول للجامعة اكثر من ٥ مرات وقال ١٦% منهم انه تم تأخيرهم او منعهم من العبور اكثر من ٢٠ مرة.

اكدت ردود الطلاب في الاستطلاعات الثلاثة انه و بالإضافة الى ان الحواجز هي حواجز مادية كبيرة تعيق الوصول الى التعليم الا انها ايضا مواقع للإساءة و لانتهاك حقوق الانسان معدة من قبل الجيش الاسرائيلي . بينما تنخفض الارقام بشكل عام الا ان الاستطلاعات كشفت ان التفتيش على الحواجز مرتبط بشكل مباشر بعنف الجنود حيث انه في عام ٢٠٠٧ اقر ٣٦% من الطلاب الذين تم استطلاع آرائهم انهم كانوا ضحايا للإهانة الجسدية على الحواجز .

وفي عام ٢٠٠٩ ذكر ٧% من الطلاب انهم تعرضوا للإهانة على نقاط التفتيش بينما قال ما مجموعه ٢٦% انهم اختبروا بعض الاساءة على الحواجز من ضمنها التخويف اللفظي و تخريب الممتلكات.

بالرغم من ان استطلاع عام ٢٠١١ لم يتضمن سؤالا بخصوص الاعتداء خاصة على نقاط التفتيش ، الا انه وفي الحديث عن عنف الجيش بشكل عام ضد الطلاب قال ٦% منهم انهم تعرضوا للإهانة الجسدية من قبل الجنود الاسرائيليين و ١٥% منهم تعرضوا لتدمير الممتلكات من قبل الجنود الاسرائيليين . وقد كشف الاستطلاع ايضا ان الطلاب الذين يعبرون نقاط التفتيش بانتظام ( على سبيل المثال، الطلاب الذين قالوا انهم تم تأخيرهم او منعهم من الوصول لمحاضراتهم اكثر من ٥ مرات) هم معرضون لاختبار الاساءة من الجيش الاسرائيلي بشكل اكبر بمرتين من هؤلاء الذين لا يعبرون الحواجز بشكل متكرر.

من المقلق ولكن من غير المفاجئ ان الطلاب في استطلاع عام ٢٠١١ اظهروا لامبالاة و عدم ثقة تجاه القيام بأي تقارير رسمية عن الاساءات التي تعرضوا لها. حيث ان اكثر من ثلثي الطلاب الذين تم استطلاع آرائهم ذكروا انهم كانوا عرضة على الاقل لواحدة من الانتهاكات العديدة لحقوق الانسان من ضمنهم ثلث الطلاب كانوا ضحايا

الفلسطينيين كانت شيئاً ثابتاً في حياة الطلاب الفلسطينيين لعقود من الزمن وقد كانت مدمرة خاصة لطلاب جامعة النجاح خلال الانتفاضة الثانية.

نابلس والتي لطالما اعتبرت احدى من المراكز الاساسية للمقاومة في الضفة الغربية كانت عرضة للاستهداف وخاصة بنقاط التفتيش وسياسة الاغلاق لقوات الاحتلال الاسرائيلي.

طوقت مدينة نابلس و التي تقع في واد محاط بجبال من الجهات الشمالية و الجنوبية بنقاط التفتيش طوال الانتفاضة الثانية، ووفقاً لمركز الارتباط الفلسطيني كانت جميع مداخل المدينة مغلقة تماما امام حركة المرور المدنية و التجارية عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مجبراً جميع الراغبين في الدخول للمدينة ومن ضمنهم الاف الطلاب على اللجوء للطرق الالتفافية قبل ان يتم تفتيشهم في نقاط التفتيش المأهولة، وهذه الطريقة كانت تحول عملية تنقل بسيطة من المفترض ان تأخذ ١٥ دقيقة الى محنة تستمر لعدة ساعات، حيث اضطر العديد من الطلاب و الاساتذة لاستئجار شقق في المدينة اما بالنسبة لهؤلاء الذين لم يستطيعوا تحمل مثل هذه النفقات اضطروا للمشي مسافات طويلة عبر الجبال للوصول الى محاضراتهم حيث واجهوا خطر الاعتقال او القتل من قبل الجنود الاسرائيليين . (لمزيد من المعلومات عن تجارب الطلاب خلال الانتفاضة الثانية ، راجع تقرير كرسي اليونيسكو حول ” الحرمان من التعليم : قصص من النجاح خلال الانتفاضة الثانية“)

بالرغم من ان هذه القيود اصبحت اسهل قليلا عام ٢٠٠٣ الا ان الطلاب الذين كانوا يعبرون من خلال نقاط التفتيش كانوا عرضة للتأخير لمدة طويلة و الاغلاق المتكرر و الاساءة الجسدية و اللفظية من قبل الجنود الاسرائيليين . وفي عام ٢٠٠٧ احصت الامم المتحدة ما يقارب ٥٦٣ عقبة اغلاق مادية في الضفة الغربية من ضمنها نقاط التفتيش المأهولة و غير المأهولة و اكوام ترابية و حواجز طرق اسمنتية وحوالي ١٤١ بما يسمى حواجز طائرة (نقاط تفتيش مأهولة) اسبوعياً. وقد سلطت الضوء على مدينة نابلس كأكثر المناطق تأثراً في الضفة الغربية، ووفقاً للطلاب الذين شملهم الاستطلاع ذكر ٥٧% منهم ان عليهم العبور من خلال نقاط التفتيش للوصول الى جامعاتهم .

حيث كان مفروضاً على الطلاب الذين يعيشون خارج المدينة عبور على الاقل نقطة تفتيش واحدة للدخول للمدينة اما بالنسبة للطلاب الذين يعيشون في قرى ومدن بعيدة عن المدينة كانوا مضطرين الى عبور اكثر من نقطة تفتيش في طريقهم اليومية للوصول الى الحرم الجامعي .

على الرغم من ان عدد عقبات الاغلاق قد زاد عام ٢٠٠٩ ليصل الى ٦١٣ الا انه كان هناك بعض التسهيلات على قيود

ذكر ٥٧% من الطلاب الذين شملهم استطلاع عام ٢٠٠٧ ان عليهم المرور من خلال نقاط التفتيش للوصول لجامعاتهم

الناس كذلك و اغلاق المدن الرئيسية و العجز الاقتصادي المفروض من قبل نقاط التفتيش و حظر التجوال الاسرائيلي و تدمير قوات الجيش للمراكز التجارية و الصناعية الفلسطينية كل هذه الاسباب ادت الى زعزعة الاقتصاد الفلسطيني.

على الرغم من وجود بعض بوادر ترحيب بنمو في الاقتصاد الفلسطيني في السنوات القليلة الماضية الا ان الاقتصاد الفلسطيني مازال عرضة للتأثر وبشكل كبير من السياسة الاسرائيلية و مازال يعاني من معدلات مرتفعة من البطالة في كافة القطاعات. حيث يتفاقم هذا العامل الاخير بحقيقة انه و في كل سنة يدخل الطلاب المتخرجون من الجامعات الفلسطينية سوق العمل.

فمنذ بداية الانتفاضة الثانية تضاعف عدد الطلاب المنضمين للتعليم العالي لثلاث مرات من ٦٥,٩٨٦ عام ٢٠٠٠ ليصل الى ١٩٦,٦٢٥ في عام ٢٠١٠. والطلاب اليوم ليس عليهم فقط مواجهة الاقتصاد وسوق العمل والذي تم اضعافه بسبب الاعتداءات الاسرائيلية لكن يجب عليهم ان ينافسوا مع الاعداد الكبيرة من خريجي الجامعات الباحثين عن فرص العمل القليلة المتاحة.

الازمة الاقتصادية التي اختبرها اهالي الطلبة

اثر وبشكل كبير على امكانية تعليمهم ففي عام

٢٠٠٩ حوالي ٣٠% من الطلاب الذين تم

استطلاع آرائهم قالوا ان المشاكل المالية اثرت

في قدرتهم على اكمال تعليمهم. في عام

استطلاع عام ٢٠١١ ذكر ١٣% من الطلاب انه خلال

دراستهم في المرحلة الثانوية واجهت عائلاتهم مشاكل مادية

كبيرة حيث انهم كانوا يواجهون صعوبة في شراء الطعام و

الملابس والكتب الدراسية واستمرت مواجهة هؤلاء الطلاب

لهذه المشاكل الاقتصادية اثناء دراستهم في الجامعة حيث

قال الطلاب ان عائلاتهم لم تكن قادرة على دفع الاقساط

الضرورية المرتبطة بتعليمهم من ضمنها الاقساط الجامعية

حيث ان ٣٨% منهم لم يكن قادر على دفعها و ٢٣% لم

يكن قادر على دفع اقساط الحواسيب و المعدات التكنولوجية

الاخري و ١٧% لم يكن قادر على دفع تكاليف المواصلات

من و الى الجامعة و ١١% لم يكون قادر على شراء الكتب

الدراسية و المواد الاخرى و ٧% لم يكونوا قادرين على

شراء طعام الغداء و ٨% من الطلاب الذين يتوجب عليهم

للعنف الجسدي و التهديدات اللفظية او شهدوا اساءة جسدية لاحد افراد العائلة من قبل الجنود الاسرائيليين او المستوطنين و ذكر ٢٠% منهم ان الجيش قد استولى على بعض اراضي العائلة في السنوات الثلاث الماضية. لكن عدد قليل جدا من الطلاب كانوا مستعدين او معينين بتقديم شكاوي عن هذه الانتهاكات لجهات تطبيق القانون الفلسطينية او الاسرائيلية او للمنظمات الغير حكومية او للمحامين . ٨٨% من الطلاب الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الانسان لم يقوموا بتقديم اي شكاوى و ٨٣% من هؤلاء الطلاب قالوا ان السبب في عدم قيامهم بتقديم شكاوي هو " ان الشكاوي لا تشكل اي فرق " ( و قال ١٥% منهم انهم لم يكن لديهم اي علم عن المكان الذي يستطيعون ان يقدموا الشكاوي اليه، و ذكر ٤% انهم كانوا خائفين من القيام بذلك ).

٨٨% من الطلاب

الذين اختبروا

انتهاكات لحقوق

الانسان لم يقدموا اي

بلاغ او شكاوى بذلك ،

وذكر ٨٣% ان

اسباب عدم تقديمهم

لشكاوي هو ان

" الشكاوي لن تصنع

اي فرق."

ان عدم ثقة الطلاب في آليات التحقيق لها اسبابها حيث وجدت دراسة حديثة قامت بها مؤسسة حقوق انسان اسرائيلية ان ٩٦,٥% من الشكاوي التي تم تقديمها من قبل الفلسطينيين ضد الجنود الاسرائيليين تم اغلاقها بدون تقديم اي اتهامات. و ٩٠% من الشكاوي الفلسطينية التي تم تقديمها ضد الاساءة التي يقوم بها المستوطنين الاسرائيليين تم اغلاقها بسبب عدم التحقيق بشكل مناسب.

ووفقا لذلك ٧٠% من العدد القليل من الطلاب

الذين قدموا شكاوي انه وبقدر ما كانوا يعلمون انه

لن يحدث شيئا استجابة لشكاوهم بما في ذلك

متابعة المعلومات التي سبق ذكرها

## التحديات الاقتصادية

اثر الاقتصاد الفلسطيني المتعب على كل الفلسطينيين الا انه كان له الاثر الاكبر على الطلاب فمن جهة يمتلك الطلاب مصادر دخل محدودة كعائلاتهم وغالبا ما يعانون لدفع تكاليف تعليمهم ومن جهة اخرى يعلم الطلاب انه وبسبب اوضاع التوظيف الرديئة ان تضحياتهم من اجل الحصول على تعليم عالي على الارجح لن تترجم الى عمل مهني جيد.

خلال الانتفاضة الثانية تعرض الاقتصاد الفلسطيني للضعف اصلا للسقوط بسبب السياسة الاسرائيلية و عمليات الجيش مما خلق بطالة كبيرة داخل الاراضي الفلسطينية و اصاب الاقتصاد بالشلل. منذ عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٨ تضاعفت معدلات البطالة في فلسطين لترتفع من ١٢% الى ٢٣,٨% . نقاط التفتيش والحواجر الاسرائيلية والعقبات الاخرى التي عرقلت نقل البضائع و

الجامعات مجبرين على مغادرة سوق عمل غير قادر على استيعابهم.

## المؤشرات الجغرافية

إن المكان الذي يأتي منه الطلاب عادة ما يحدد نوع ودرجة انتهاكات حقوق الانسان الذي يتعرضون لها حيث ان التجزئة المتزايدة للضفة الغربية الفلسطينية المحتلة والتي سببها اغلاقات الطرق و نقاط التفتيش والمستوطنات و جدار الفصل العنصري و عزل القدس وقطاع غزة عن باقي الضفة الغربية توضع في اطار المشاكل السياسية والتي تؤثر على قيام دولة فلسطين . على أي حال تظهر الخريطة المتغيرة الحقائق المختلفة التي يواجهها السكان في هذه المناطق سواء كانت الفرص الاقتصادية المختلفة المتوفرة للمدن و القرى او خسارة اراضي العائلة او زيادة عنف المستوطنين والجيش تجاه الذين يسكنون بالقرب من المستوطنات او جدار الفصل.

للحديث بشكل عام إن المراكز الثلاث الاساسية السكانية في الضفة الغربية هي المدن و القرى و المخيمات . في حين أن المدن لديها بالتأكيد سكان من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تميل إلى أن تكون أكثر حظاً من الناحية الاقتصادية والمراكز الثقافية والمالية في المنطقة . وفق ما تم الاتفاق عليه في اتفاق اوسلو تم تصنيف المناطق الرئيسية في الضفة الغربية والتي تشكل ١٧% من مساحة المنطقة الى المنطقة A هذا يعني ان السلطة الفلسطينية لها الامن الكامل والسيطرة الكاملة على المنطقة بينما ما تبقى والذي يشكل ٨٣% هو تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة والسيطرة الفلسطينية المدنية المحدودة. الا انه وبالواقع السيطرة الفلسطينية على

المنطقة A سيطرة مقيدة بسبب الاقتحامات الاسرائيلية المتكررة للمدن و نظام نقاط التفتيش والذي يحيط بالطرق المؤدية لكل المدن الفلسطينية .

يمكن تعريف القرى من خلال طابعها الزراعي والتي يمكن أن تكون موجودة أي مكان وتبعد دقائق او ساعات عن أقرب مدينة. ولأن سكان القرية لا بد لهم من

السفر بانتظام إلى المدن من اجل الرعاية الصحية والجامعات والعمل، فهم أكثر عرضة

**توقع ٩١% من**

**الطلاب الذين**

**شملهم استطلاع**

**عام ٢٠١١ انه من**

**المرجح او من**

**المرجح جدا انهم**

**سيواجهون صعوبة**

**في الحصول على**

**عمل في فلسطين**

العمل داخل المختبرات لم يكونوا قادرين على شراء معدات المختبر اللازمة. بالرغم من ان جامعة النجاح تعتبر جامعة عامة وتعتبر معدلات اقساطها الجامعية من اخفض معدلات اقساط الجامعية في الجامعات التقليدية الا ان الطلاب و عائلاتهم يجب عليهم ان يضحوا من اجل توفير اقساط التعليم الجامعي . حيث تتنوع اقساط الجامعية في جامعة النجاح على التخصص الجامعي وعدد الساعات التي يتم تسجيلها بالفصل الدراسي ، لكن بشكل عام يفترض على الطلاب ان يدفعوا ما بين ٤٥٠٠ و ١٧٠٠٠ شيكل مع الاخذ بعين الاعتبار ان ٨٦% من الطلاب الذين تم استطلاع آرائهم عام ٢٠١١ ذكروا ان عائلاتهم ذات عائل واحد علماً بأن متوسط الدخل الشهري للعامل الفلسطيني حوالي ١٧٠٠ شيكل في حين ان دفع اقساط طالب تعادل ما بين ٣ الى ١٠ اشهر عائدات العائلة ، هذا العجز يتضاعف لأنه و في الواقع ان بعض الطلاب لديهم اشقاء يدرسون بالجامعة معهم بنفس الوقت . وفقا لنتائج عام ٢٠١١ اكثر من ٦٠% من الطلاب ذكروا انه خلال دراستهم الجامعية الممكن ان يدرس بالجامعة ثلاث اشقاء في نفس الوقت.

وبالإضافة لمعاناتهم في اكمال دراستهم الجامعية غالبية الطلاب الذين تم استطلاع آرائهم متشائمين في قدرتهم على ايجاد فرص عمل في السوق الفلسطيني بعد تخرجهم حيث انه في استطلاع عام ٢٠١١ توقع ٩١% من الطلاب بانهم لن يكونوا قادرين على ايجاد فرص عمل في فلسطين. كردة فعل على التوقعات لسوق العمل الفلسطيني ٦٠% من الطلاب يؤمنون انه من المرجح انهم سيغادرون فلسطين للعمل في الخارج حيث ٣٨% من الطلاب قالوا انهم سيغادرون فلسطين للعمل او الدراسة بعد تخرجهم . في حين ان الهجرة الجماعية لخريجي الجامعات الفلسطينية من الارجح محكومة بسبب التكاليف المرتفعة للسفر و التحكم الاسرائيلي الشديد على كافة الحدود الدولية فان العدد المرتفع للطلاب الذين لديهم استعداد لمغادرة البلاد عدد مقلق . على الرغم من الجهود المستمرة للحفاظ او حتى توسيع اعداد و اتساع نظام التعليم العالي في فلسطين ( على سبيل المثال اضافة عدة شهادات دكتوراه و برامج اكااديمية لم تكون متاحة مسبقاً) ومن الظاهر ان الجامعات الفلسطينية و الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام سيضعف بسبب ظاهرة هجرة الادمغة حيث ان الفلسطينيين الموهوبين المتخرجين من

الطلاب في المخيمات مقارنة مع أقرانهم. في حين أن ٢% فقط من طلاب جامعة النجاح الذين يعيشون في مخيم للاجئين في استطلاع عام ٢٠١١، أشارت إجاباتهم إلى أنهم كانوا قد تعرضوا لمستويات كبيرة و مكثفة من العنف والقمع وخصوصا خلال سنوات الدراسة الثانوية. وفقاً لاستطلاع عام ٢٠١١ فإن الطلاب الذين يعيشون بالمخيمات كانوا اكثر بثلاثة اضعاف معرضين لأن يكون أحد أفراد العائلة قد قتل أو اعتقل مقارنة بطلاب المدن أو القرى. اما طلاب المخيمات فهم ما يقرب ست مرات أكثر عرضة للغياب عن المدارس الثانوية بسبب الاعتقال، وحوالي ٩,١% من طلاب المخيمات الذين اشارت اليهم التقارير تم احتجازهم عندما كانوا طفالا بالمقارنة مع ١,٦% من المدن و ٢,٧% من القرى .

يعاني الطلاب الذين يعيشون خارج نابلس ويجب عليهم الانتقال من بيوتهم الى الجامعة بشكل كبير من مشاكل في التنقل بسبب عراقيل الجيش الاسرائيلي وكما لاحظنا سابقا في استطلاع عام ٢٠١١ والذي كشف ان الطلاب الذين يعبرون نقاط التفتيش باستمرار حيث ان الاغلبية العظمى من خارج نابلس يعانون بشكل مضاعف من الاساءة الاسرائيلية من ضمنها الهجمات الجسدية و اللفظية و تدمير او سرقة الممتلكات . وفق ما جاء في استطلاع عام ٢٠٠٩ ذكر ١٥% من الطلاب الذين يعيشون في نابلس انهم يتعرضون للإساءة على نقاط التفتيش بينما ذكر عدد اكبر من الطلاب الذين يعيشون خارج نابلس انهم يتعرضون للإساءة من ضمنهم ٦٧% من الطلاب الذين يعيشون في قرى مجاوره للجدار و ٤١% من الطلاب الذين يعيشون في مدن اخرى في الشمال . بسبب المخاطر و التأخيرات المفروضة على الطلاب الذين يعيشون خارج المدينة اجبر حوالي ٣٩% على استئجار غرفة بالقرب من الجامعة مدينة نابلس وتحمل الاعباء المادية لمغادرة بيت العائلة وحتى هؤلاء الذين لم يستطيعوا ايجاد سكن للطلاب في نابلس اثرت معيقات الحركة على تعليمهم حيث ان حوالي ٢٢% من الطلاب في استطلاع عام ٢٠٠٩ قالوا ان معيقات الحركة اثرت على اختيارهم للجامعة التي سيدرسون فيها.

بالرغم من ان الطلاب عانوا من انتهاكات حقوق الانسان اعتمادا على المكان الي يعيشون فيه الا ان لديهم اراء موحدة حول التهديدات التي فرضتها المستوطنات غير الشرعية على فلسطين . على سبيل المثال هي مشكلة تؤثر بشكل مباشر فقط على نسبة صغيرة من الطلاب ما يقارب ٢١% يعيشون بالقرب من المستوطنات و ١,٥% اختبروا

لتأخيرات طويلة ومخاطر بسبب مرورهم عبر المئات من نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية وغيرها من العوائق في أنحاء الضفة الغربية. الغالبية العظمى من الأراضي التي صادرتها اسرائيل لبناء اكثر من ١٠٠ مستوطنة غير قانونية او جدار الفصل العنصري تمت مصادرتها من اراضي القرى الفلسطينية وهذا أثر بشكل كبير على الاقتصاد الزراعي المحلي. أخيرا، مخيمات اللاجئين والتي تقع بشكل رئيسي داخل المدن تعتبر متميزة بسبب هويتها الاجتماعية والهيكلية المشهورة بالاحتفاظ السكاني والتي تختلف في المناطق الحضرية. ان سكان مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية قد اختبروا مستوى أعلى من البطالة (المخيمات الثلاثة في نابلس لديها تقريبا ضعف معدل البطالة في الضفة الغربية بشكل عام)، وتميل المخيمات الى ان تكون أكثر سياسية نظرا لمجموعة المطالب المحددة مثل العودة إلى عائلاتهم وأراضيهم لانهم أكثر استهدافا من قبل العمليات العسكرية الإسرائيلية. إن الغالبية العظمى (٩٥%) من طلاب جامعة النجاح ينحدرون من شمال الضفة الغربية، حيث شيد جدار الفصل العنصري في بادئ الامر و ايضا حيث تقع المستوطنات الأكثر تطرفا و التي تتوسع بشكل مستمر. وفقا لنتائج استطلاع عام ٢٠١١، ٢٥% من طلاب جامعة النجاح يعيشون في منطقة قريبة لمستوطنة اسرائيلية في حين يعيش ١٧% بجانب جدار الفصل العنصري.

## كشف استطلاع عام ٢٠١١ ان الطلاب الذين يعبرون نقاط التفتيش باستمرار يعانون اكثر بمرتين من الاساءة الجسدية و اللفظية و تدمير او سرقة الممتلكات .

ان العيش بالقرب من المستوطنات والجدار يعني أن هؤلاء الطلاب يتعرضون للتفتيش العسكري المتزايد والعنف من قبل المستوطنين والجنود على حد سواء. وأشير الى ان خمسة عشر في المئة من الطلاب الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات تعرضوا لتدمير ممتلكاتهم و اراضي عائلاتهم من قبل المستوطنين مقارنة مع ٣% فقط من الطلاب الذين لا يعيشون بالقرب من المستوطنات. إضافة إلى ذلك فان الطلاب الذين يعيشون قرب المستوطنات هم معرضين اكثر بثلاثة اضعاف أقرانهم الذين لا يعيشون قرب المستوطنات ليكونوا ضحايا لعنف المستوطنين و بمرتين اكثر للإساءة الجسدية للجيش الاسرائيلي الذي يتم ارساله إلى القرى الفلسطينية "الحماية" المستوطنين حتى عندما يهاجمون السكان المحليين. إن الطبيعة المتقلبة لمخيمات اللاجئين في أوقات تصاعد الصراع والحرمان الاقتصادي العام في المخيمات يساهم في ارتفاع خطر انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهاها

الحواجز في حين ان ٨٢% من الذكور ذكروا الشيء ذاته . وبعد سنتين وبتجارب يومية اقل على الحواجز لازال ٧٣% من الطلاب الذكور و ٢٧% من الاناث يعانون من تدمير الممتلكات والاساءة الجسدية و اللفظية على نقاط التفتيش.

كشفت استطلاع عام ٢٠١١ انخفاض الاساءة المباشرة ضد الطلاب بشكل عام الا ان الطلاب الذكور مازالوا يتأثرون بشكل متباين . ردا على الاسئلة التي طرحت عن الجيش الاسرائيلي للطلاب اجاب ١٤% من الطلاب الذكور و ٢% من الطالبات انهم تعرضوا للاعتداء الجسدي من الجنود الاسرائيليين و ٢٤% من الطلاب الذكور و ١١% من الاناث قالوا انهم تعرضوا لمصادرة ممتلكاتهم او تدميرها بينما قال ٢٥% من الطلاب الذكور و ٦% من الطالبات انهم تعرضوا للتهديد اللفظي من قبل الجنود . اما بالنسبة لعنف المستوطنين فقد تعرض الطلاب الذكور للإساءة الجسدية بأربع مرات اكثر من الطالبات و بسرقة ممتلكاتهم و تدميرها بثلاث مرات اكثر.

إن الاختلاف الاكبر في التجارب بين الذكور و الاناث كان في اجابتهم على تساؤل ما اذا كانوا فقد تعرضوا للاعتقال او الحجز في السنوات الثلاث الماضية حيث اجاب ١٤% من الذكور بانهم تعرضوا لذلك بالمقارنة ب ١% من الاناث. وبالمثل، أفاد ١٠% من الطلاب الذكور و ٤% من الطالبات وجود حظر للسفر مفروض عليهم، وهذا يعني انه من غير المسموح لهم مغادرة الضفة الغربية و السفر للخارج. في حين ان النساء هم اقل عرضة لعنف الجنود على نقاط التفتيش الا ان خطر هذا النوع من العنف يمكن انه يؤثر على حياتهن اكثر من تأثيره على الذكور بالرغم من نقاط التفتيش و التأخير الذي تتسبب به للفلسطينيين الذين يعبرونهم الا انها جزء من العنف الهيكلية الي يؤثر على الفلسطينيين ككل ، ففي الاستطلاع عام ٢٠١١ ذكر ٥٥% من الاناث وما يقابلهم من الذكور بنسبة ٧٥% انه يتم تأخيرهم على نقاط التفتيش مشيرا الى ان تنقل الاناث اقل من تنقل الذكور. و ذكر ٥٦% من الاناث و ٤٦% من الذكور في استطلاع عام ٢٠٠٩ ان اختيارهم للجامعة محكوم بالقيود على الحركة و ايضا تجنباً لمرورهم اليومي عن نقاط التفتيش.

فرق اخر بين الجنسين جدير بالملاحظة في استطلاع عام ٢٠١١ هو بخصوص خطط الطلاب المستقبلية حيث اثرت الدرجات المرتفعة من العنف التي عانى منها الطلاب

عنف المستوطنين الجسدي. على اي حال تعتبر الغالبية العظمى من الطلاب ان المستوطنات تشكل معضلة كبيرة ليس فقط للفلسطينيين كأفراد لكن لفلسطين ككل . وعندما تم سؤالهم عن ما اذا كان نمو المستوطنات سينتج عنه خسارة في الاراضي فأجاب ٧٤% من طلاب الذين يعيشون بالقرى و ٦٥% من الطلاب الذين يعيشون بالمدن بأن هذا سيؤدي حتما الى خسارة الاراضي . وعندما تم سؤالهم هل يؤثر نمو المستوطنات على زعزعة استقرار فلسطين كدولة اجاب ٨٤% من الطلاب الذين يعيشون بالمدن و ٨٦% من الطلاب الذين يعيشون بالقرى و ٩٥% من الطلاب الذين يعيشون بالمخيمات ان هذا سيحدث حتما.

## الانتهاكات و الاساءة حسب جنس الشخص

يواجه الطلاب تحديات و انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيدين الهيكلية والشخصي. حيث جلبت المصاعب الاقتصادية الشديدة على النحو الموصوف أعلاه، من قبل سياسات الاحتلال العقد الأخير وأعمال العنف وفقدان الأرض الكامنة في بناء الجدار الفاصل واستمرار بناء المستوطنات كان لها أثر على حياة الطلبة في جامعة النجاح. وثمة عامل آخر حسب استطلاعات الرأي تم التركيز عليه هو الدور الذي يلعبه جنس الطالب اثناء تعرضه لانتهاكات حقوق الإنسان ورد فعله عليها. ليس من المدهش أن بعض انتهاكات حقوق الإنسان أو التجارب مع العنف تحدث في مستويات متساوية تقريبا بين جميع الطلاب بغض النظر عن جنسهم، مثل الغارات العسكرية على منزل الأسرة، ومعاناة النقص في المياه لفترات طويلة و مشاهدة عملية إلقاء القنابل على أحد أفراد الأسرة. ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي تشير أيضا إلى أن الطلاب والطالبات غالبا ما تواجههم انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مختلف.

### من خلال

### الاستطلاعات

### الثلاثة تبين ان

### الطلاب الذكور هم

### الضحايا

### المباشرين

### لانتهاكات عديدة

### لحقوق الانسان

### بما في ذلك العنف

### و التهديدات و

### التخويف.

في الاستطلاعات الثلاثة كان الذكور و بأغلبية ساحقة ضحايا للانتهاكات العديدة لحقوق الانسان من ضمنها العنف و التهديد و التخويف . حيث اظهر استطلاع عام ٢٠٠٧ وبشكل مقلق درجات عالية من العنف الجسدي من قبل الجنود الاسرائيليين ضد الطلاب سواء كانوا ذكورا او اناث مع استهداف الطلاب الذكور.

في تلك السنة ذكرت ٤١% من الاناث التي تم شملهم الاستطلاع انهم تعرضوا الى الاساءة الجسدية على الحواجز وتقريبا ضعفهم من الذكور بنسبة ٧٩% ذكروا الشيء نفسه . وذكر ٦٢% من الاناث انه قد تم احتجازهن على

عدد الطلاب في الجامعة في الضفة الغربية.

## خلاصة

إن تحليل استطلاع عام ٢٠١١ الذي قامت به حملة الحق في التعليم في جامعة النجاح بالإضافة الى الاستطلاعين السابقين هدفه قياس التجارب الحالية التي اختبرها الطلاب في جامعة النجاح بالإضافة الى الاتجاهات التي تغيرت في السنوات اللاحقة . في حين أن نقاط التفتيش لا تزال مصدر قلق للطلاب، إلا أنها أصبحت تجربة أقل شيوعاً مما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ ، إن عبور الطلاب لنقاط التفتيش لازال يعرضهم لخطر الاساءة من قبل الجنود الاسرائيليين.

اصبح الاقتصاد البطيء النمو محط اهتمام الطلاب الفلسطينيين الذين بالإضافة لمعاناتهم في دفع الاقساط الجامعية فأنتهم يخافون من ان احتمالية حصولهم على عمل سيكون امر مستحيل. الطلاب ايضا معرضين لمخاطر عديدة تعتمد على المكان الذي يأتيون منه الى الجامعة من ضمنهم طلاب المخيمات الذين يعانون من الانتهاكات خلال دراستهم الثانوية ، و الطلاب الين يعيشون بالقرب من المستوطنات معرضين لعنف المستوطنين و الجنود و الطلاب الذين يعيشون خارج مدينة نابلس معرضين لاختبار القيود على الحركة و الاساءة على نقاط التفتيش ، و الطلاب ايضا مقسمين حسب الجنس حيث ان الطلاب الذكور غالبا ما يكونوا مستهدفين للاساءة المباشرة بينما تتعرض الطالبات لمزيج من التأثيرات المباشرة من الاحتلال، فضلا عن القيود الاجتماعية.

## كشف استطلاع

عام ٢٠١١ ان

الاناث اكثر بثلاث

مرات من الذكور

رغبة في اكمال

دراستهن او دخول

مجالات العمل لكن

ما يحدث بالواقع

انهن يتزوجن و

يؤسسن عائلات

بدلا من ذلك.

الذكور على توقعاتهم للمستقبل حيث ان ٤٣% من الذكور توقعوا ان يتم اعتقالهم في المستقبل مقارنة ب ٩% من الاناث . و ايضا ٤٣% من الذكور قالوا انه من الأرجح ان يكونوا ضحايا للاعتداء مقارنة ب ٢٧% من الاناث .

اظهرت كافة التقارير معدلات عالية من انتهاكات حقوق الانسان بين طلاب الجامعة الذكور، ومع ذلك، هذا الاختلاف لا يعني بالضرورة ان الرجال يعانون من انتهاكات لحقوق الانسان بشكل اكبر بصفه عامة الا انهم يتاثرون بشكل اكثر مباشرة و بالتالي اكثر قابلية للقياس بسهولة ، بينما

ركزت هذه الاستطلاعات على حوادث العنف و الضائقة الاقتصادية التي يمكن قياسها و المرتبطة او التي تسبب بها الاحتلال الا انها لم تقدم عوامل اخرى كالقيود الاجتماعية والتي يمكن ان تكون الاناث اكثر تأثرا بها.

كشف احد اسئلة استطلاع عام ٢٠١١ والذي هدف للمقارنة بين توقعات الطلاب للمستقبل وجود فجوة بين الجنسين . بينما كان كلا الجنسين اناثاً و ذكورا مؤمنين بانه على الأرجح لن يجدوا فرص عمل في فلسطين الا انه و بنسبة ٤٨% و ٥٠% على التوالي كانت الاناث اكثر تشاؤما حول تخصصاتهن و الفرص الاكاديمية .

وعندما سلوا عن آمالهم وتوقعاتهم للمستقبل ، اظهرت الاناث رغبتهن في اكمال دراستهن او

دخول مجال العمل بثلاث مرات اكثر من الذكور، لكن ما يحدث بالواقع انهن يتزوجن و يكون عائلات بدلا من ذلك .

بالاضافة للمشاكل التي لم تتطرق لها الاستطلاعات ، هو ان مساحة الاستطلاعات كانت محدود في قدرتها على اثبات قدرة الطالبات على الوصول للجامعة حيث انها شملت الطالبات اللواتي يحضرن للجامعة ولم تتضمن الطالبات اللواتي يبقين في منازلهن وذلك لاسباب متعلقة بجنسهن ( كونهن اناث) . في حين انه ومما لا شك فيه وجود تقارير من طالبات منعن من التسجيل بالجامعة و ذلك بسبب خوف عائلاتهن من انتهاكات حقوق الانسان او بسبب خوفهم من سفر بناتهم لوحدهن ، الا ان هذه ليست ظاهرة واسعة الانتشار في الضفة الغربية حيث تشكل الاناث ما مجموعه ٥٥% من